مجلة المعارف للبحوث و الدراسات التاريخية
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/111
ISSN: 2437-0584/ EISSN: 2437-0584
المجلد الثامن ،العدد الثالث ،جوان 2023، ص- ص1026.-1044

التعدين في إفريقيا الرومانية (قانون Lex Metalli نموذجاً)

Mining in Roman Africa (Lex Metalli as a model)

عطية سميرة(*)
مخبر التاريخ الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي(الجزائر)
atia-samira@univ-eloued.dz

أ.د جراية محمد رشدي
مخبر التاريخ الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي(الجزائر)
djerraya-medrouchdi@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 09 /2022/09 **تاريخ القبول:** 23 /2023/03 **تاريخ النشر:** 10 /2023/06

الملخص

لقد خضع مجال التعدين في مقاطعات افريقيا خلال الفترة الرومانية، الى العديد من القوانين التي تؤطر وتقنن تلك الممارسات الاستخراجية، من بين تلك القوانين قانون *Lex Metalli* ، المتعلق بتسيير مناجم ومحاجر شمال افريقيا، وشتى انواع المواد الخام المستخرجة، ومجالات اخرى مختلفة. وتهدف هذه الدراسة الى تبيين امتداد تطبيق هذا القانون في مقاطعات الإمبراطورية الغربية وخاصة مقاطعات إفريقيا، مع توضيح للمعطيات الجديدة التي يقدمها هذا القانون الروماني خصيصاً فيما يخص إدارة المناجم. حيث كان قانون *Lex Metalli* مرجعاً اساسياً لعمليات التعدين؛ في المناجم، المحاجر، المقالع والآبار الاستخراجية في شمال إفريقيا.

الكلمات الدالة: التعدين ، القانون الروماني ، المناجم ، المواد الخام ، المحاجر.

Abstrac

The field of mining in the provinces of Africa during the Roman period was subject to many laws that frame and codify these extractive practices, among those laws is the Lex Metalli Law, related to the management of North African mines and quarries, various types of extracted raw materials, and various other fields. This study aims to show the extension of the application of this law in the provinces of the Western Empire, especially the provinces of Africa, with an explanation of the new data provided by the Roman law specifically with regard to the management of mines. Where the Lex Metalli Law was a basic reference for mining operations; In mines, quarries, quarries and extractive wells in North Africa.

Keywords: Mining, Roman law, mines, raw materials, quarries.

* المؤلف المرسل.

1.مقدمة:

يعد التعدين من بين الأنشطة التي مارسها الإنسان قديماً، على اعتبار ان استخدام المعادن كان يحظى بدرجة كبيرة من الأهمية، طيلة فترة تطور الحضارة الرومانية، خصيصاً في مقاطعات افريقيا قديماً، سواء من الناحية الاقتصادية أو الجمالية. فهى اقتصادياً تعد الأساس لإنتاج العديد من الأدوات التي يستخدمها الإنسان في حياته. وتعد المعادن احدى مقومات التقدم الحضاري في تاريخ الأمم، وركيزة أساسية من الركائز التي تعتمد عليها الحياة البشرية. حيث اشتمل مجال التعدين بالفترة الرومانية، لعدة قوانين مخصصة باستخراج المواد الخام ، من بينها قانون التعدين Lex Metalli الذي سيكون محل الدراسة. حيث سيتم التعريف به، وتحديد مجالاته المختلفة، وشرح بنوده، فيما يتعلق بإدارة مناجم افريقيا الرومانية، ومدى تأثيره فيها.

من هذا المنطلق، هذه الدراسة تهدف الى تبيين نطاق هذا القانون في مقاطعات الإمبراطورية الغربية، خاصة إفريقيا، مع إبراز عائدات قانون التعدين؛ الاقتصادية على خزينة الدولة. بالاضافة الى توضيح البيانات الجديدة، التي يقدمها فيما يتعلق بإدارة المناجم على وجه العموم.

اما عن فرضيات الدراسة؛ فانطلاقا من مقولة الفقيه القانوني الالماني فون أهرنج:" ***أن روما غزت العالم ثلاث مرات؛ الأولى بجيشها، والثانية بدينها، والثالثة بقانونها***"، سنحاول مناقشة فرضية، تطبيق قانون التعدين Lex Metalli في مناجم مقاطعات افريقيا الرومانية. أم أن القانون السالف الذكر، لم يكن شامل للمقاطعات الافريقية؛ إنما اقتصر على مناجم مقاطعة إسبانيا فقط. بفترة الإمبراطورية العليا، أي خلال القرنين الاول والثاني للميلاد. اما بالنسبة لإشكالية الدراسة فقد تمحورت حول نطاق هذه الوثيقة؟ وهل هو قانون حقيقي شامل، أم عقد بسيط صادر عن الوكيل الاقتصادي؟ ومن وجهة نظر أخرى ما هي البيانات الجديدة التي يقدمها فيما يتعلق بإدارة المناجم بشكل عام؟

2.المواد الخام والمعادن:

1.2.المواد الخام في افريقيا :

كان استخراج المواد الخام (التعدين) [1]، وتصديرها والإتجار بها، أساسًا للقطاعات غير الزراعية في الاقتصاد الروماني. فالتجارة الرومانية؛ تميزت بحركية في تجارة المواد الخام تماشياً مع تجارة السلع المصنعة، عبر كل المقاطعات الرومانية.

كانت تجارة المواد الخام؛ ظاهرة تعود إلى ما قبل الإمبراطورية الرومانية بفترة طويلة، حيث تمثلت في المعادن، الرخام، والزجاج الخام... وغيرهم، ومن السمات الجديرة بالملاحظة بشكل خاص للعالم الروماني، اهتمام الدولة المباشر والتحكم في استخراج وتصدير أنواع معينة من المعادن والحجر؛ بالإضافة لبعض المواد مثل الأخشاب.

2.2.المعادن:

اهتمت الدولة الرومانية بتعدين المعادن الثمينة اللازمة للعملة المعدنية؛ المستخدمة في جميع أنحاء الإمبراطورية، وكان تنشيط المناجم إما بشكل مباشر (تحت إشراف عسكري، وأحيانًا باستخدام العبيد، أو المجرمين المدانين)، وإما من خلال التعاقد على عمليات التنقيب، مع المستأجرين حيث توجد أدلة على سيطرة الدولة، أو إشرافها على استخراج المعادن[2] مثل: الذهب، الفضة، النحاس، الحديد، القصدير والرصاص[3]. وينطوي التعدين على عمليات معقدة ومكلفة لإستخراج المعادن، بينما تكمن المشاكل الرئيسية في إستخراج الرخام؛ في نقل المنتجات من المحاجر. تم تنظيم التعدين واستغلال المحاجر في كيانات إقليمية، متميزة ومستقلة إلى حد كبير داخل المقاطعات الرومانية.

لقد كانت إحدى الفوائد الملموسة؛ التي جنتها الإمبراطورية الرومانية من احتلال اقاليم البحر الأبيض المتوسط؛ هي الحصول على موارد معدنية كبيرة، وهو أمر مهم لأن إيطاليا، على الرغم من كونها غنية بالحديد، لم تستطع توفير إمدادات كافية من المعادن، التي تحتاجها الدولة الرومانية لسك العملات المعدنية. فبمجرد أن سيطرت روما على المناطق المعدنية في البحر الأبيض المتوسط، نشط الرومان في التعدين في خارج حدود ايطاليا، فحصلت الدولة على إيرادات كبيرة من تأجير العقود الخاصة، بالحق في استغلال المعادن داخل حدود الإمبراطورية.

3.أوضاع المناجم في مقاطعات الإمبراطورية قبل قانون التعدينLex Metalli:

خلال الفترة الجمهورية كان عدد من مناطق التعدين التي تم استغلالها في الأراضي، التي ضمها الرومان قليلة مقارنة بالعهد الامبراطوري. فالمناجم مثلا في عهد الحكام السابقين كانت تدخل في إطار "ممتلكات الشعب الروماني"، ومناطق التعدين الاخرى تم الحصول عليها بالمصادرة أو الشراء القسري من ملاك القطاع الخاص.

لكن ممارسة النشاط التعديني لم يكن حكراً على الدولة بالكامل، بل كان هناك عدداً من المناجم بقيت في أيدي الخواص، لا سيما تلك التي استغلت المعادن الأساسية –النحاس، الرصاص والقصدير– في حين أن تلك التي أنتجت –الذهب و الفضة– فقد احتفظت الدولة بملكية مناجم المعادن النفيسة. لأن الثروة المعدنية كانت من أهم غنائم الاحتلال الروماني للمقاطعات، ولان مناطق التعدين ساهمت بشكل كبير في ملء خزانة الإمبراطورية[4].

كما لا ننفي انه في ظل الجمهورية الرومانية، كان التعدين مجانيًا تمامًا في المقاطعات، ماعدا في إيطاليا التي تعرضت لقيود صارمة من قبل مجلس الشيوخ senatus-cousult القديم. وفي هذا الإطار كان العديد من الأفراد يمتلكون مناجم مهمة. لكن الأحكام التي تحتوي عليها والتي تتعامل مع حقوق التعدين، قد تنتمي إلى مرسوم أكثر عمومية يؤثر على منطقة أوسع، وربما يشمل مقاطعات بأكملها[5]. حيث حاولت الحكومة الرومانيه أن تحد من استغلال المعادن بإنقاص عدد العمال الذين يسمح القانون باستخدامهم في المناجم. بإدخال تشريع قانوني لمنع مقاولي المناجم من توظيف أكثر من 5000 شخص، بشرط إعطاء نصف الخام الذي استخرجوه إلى سلطات الإمبراطورية[6]. وسبب ذلك على ما يظهر الخوف من أن يصبح تجمع عدد كبير من الأرقاء في المناجم مصدر خطر وثورات، بينما قد يؤدي استخدام الأيدي العاملة من الأحرار في المناجم الى نقص في عدد الفلاحين وعمال الزراعة الذين كانت الإمبراطورية الرومانية في امس الحاجة اليهم[7].

4.وصف لوح الجسترل Aljustrel البرونزي المتضمن قانون التعدين Lex Metalli:

1.4.أبعاد و وصف اللوح البرونزي :

تم العثور في كومة طينية في منجم النحاس في الجستريل Aljustrel –في البرتغال اليوم، مقاطعة إسبانيا قديماً– على لوح برونزي سنة 1876م[8] . ارتفاع اللوح يبلغ: 72 سم، اما عرضه: 53 سم، ويتراوح سمكه من 8 إلى 13 ملم[9]. يوجد في الوجه الاول خمسة وأربعين

سطراً، اما الوجه الثاني يتكون من اثنين وأربعين ونصف سطر، مع وجود تشوهات طالت 14 سطرا من الوجه الاول. اما شكل النقش فيتمثل في صفيحة صغيرة[10]، اما شكل الأحرف التي كتب بها اللوح، يتفق المؤرخين على وضع النقش في نهاية القرن الأول الميلادي، بالفترة الأولى للإمبراطورية العليا. لإن مصطلحي"جباة الضرائب او خزانة الامبراطورfiscus"و "المسير او المتعهد conductors" يشيران فقط إلى الفترة الإمبراطورية العليا بشكل خاص.

2.4. محتوى لوح الجيستريلAljustrel :

يتألف لوح الجستريل من تسعة بنود وهو سلسلة من الأحكام التنظيمية المتعلقة بالمناجم في الاقاليم[11]. إذ ان قانون التعدين Lex Metalli هو مرسوم لإدارة المناجم، مع تعليمات للوكيل الإقتصادي الإمبراطوري بشأن تأجير المناجم إلى المسيرين او المتعهدين conductors[12]. وهو من بين أقدم السجلات التشريعية. والذي ربما يعود إلى الامبراطور فلافيان Emperor Flavian (69م/ 79م). او في زمن دوميتيان Domitian (81م/ 96م)[13]. إن لوح الجوسترل البرونزي في المقاطعات، هو العقد القانوني المعمول به، لأنه في نفس الوقت يعتبر قوة إحلال السلطة الإدارية والمالية لإيرادات الضرائب للمسيرين conductors.

حيث كشفت قوانين التعدين، Lex Metallis ، عن وجود مناجم الفضة والنحاس الهامة. و العديد من المناجم الرومانية ، على سبيل المثال تلك الموجودة في منطقة (قرطاجنة) ، في جنوب غرب إسبانيا، تشهد ليس فقط على إستخراج ونقل المعادن المذكورة أعلاه وغيرها، ولكن أيضًا حول تقنيات التعدين[14]. حيث ينظم القانون ما على المسيرين conductors في منطقة التعدين. يمكن أن يؤخذ هذا كقاعدة صارمة وسريعة لإدارة المناجم في إفريقيا الرومانية، وبخلاف ذلك، تنظم المادتان السابعة والتاسعة من التشريع ما يتعلق بالصناعات المتصلة بقانون التعدين، بينما تنظم بقية المواد الصناعات الأخرى المتصلة بعملية التعدين، ولا سيما حقوق المستأجر.

كما ان هناك العديد من الأمثلة في رسائل القديس أغسطس، الذي يمتلك أرضًا في نوميديا[15]. ومنه يمكن القول ان أنظمة التعدين بموجب قانون Lex Metalli، السارية

المفعول في منطقة إستخراج المعادن في إسبانيا. مطابق تقريبًا للاقتصاد الاحتكاري الروماني في مصر البطلمية ومقاطعات شمال افريقيا الرومانية بشكل عام[16].

بسبب قلة المعلومات حول موضوع إدارة التعدين في المقاطعات عامة وفي افريقيا خاصة، يبدو أن السياسة الرومانية لم تكن موحدة في هذه الأمور، لذلك لم يتم وضع جميع المناجم تحت سلطة الوكلاء الإقتصاديين، إلا بعد عصر فلافيان Flavian (69م/ 79م). وتجدر الإشارة الى أن هناك قانونًا عامًا، أو مرسوم امبراطوري، يحكم الشروط التي سيتم بموجبها تأجير المناجم، ويحدد مقدار الضرائب المتعلقة بالمعادن يدعى قانون التعدين Lex Metalli [17]. مع الأخذ بالحسبان وجود لوائح أخرى، كانت بمثابة قوانين تنظم أنواعًا معينة من المناجم والمناطق الفردية مثل:

- قانون **فراريارووم** Lex ferrariarum للتعدين.
- وقانون **شينسوريا**[18] leges censoriae للتعدين.

هذه القوانين تسمح لنا بالحصول على فكرة عامة عن إدارة مراكز التعدين الروماني[19]. كما تجدر الاشارة لما وردة في مدونة –دستور – ثيودور حول قوانين اخرى تتعلق بالتعدين مثل؛ القانون تحت رقم 10.19.1. حول المعادن: في زمن الامبراطور قسطنطين حول التعدين في افريقيا: "*تمنح لأولئك الذين يرغبون في استخراج الأحجار، وكذلك لمن يرغب في قطع الرخام من أي منجم أو مقلع يريده، حتى يكون لمن يقطع المعدن ويصنع منه أيًا كان ما يختاره و استخراج الخامات والاستفادة منها، يتمتع أيضًا بحرية بيعها كما يشاء*"[20].

إن قانون Lex Metalli يتعلق بكل من مناجم النحاس، الفضة وباقي المعادن وكذلك المحاجر، حيث ينتمي هذا اللوح التشريعي إلى السلطات الضريبية، مواجه لوكلاء التعدين. عبر تأجير المناجم، وتقريبا كل سطر يذكر conductor أي المتعهد او المسير في افريقيا.

لكن النقش يثبت لنا أيضًا أنه إلى جانب الإيجار. أوكلت مهام اخرى للوكلاء الاقتصاديين procturator ، كالإشراف على الحمامات[21]، ومهام الرقابة فيما يتعلق بالبيوع والمزادات وجمع الضرائب، لصالح السلطات الضريبية. وهذا يبين لنا ان اللوح بتعدد بنوده، يعتمد نظاما مختلطاً يشتمل على عدة مهام، لحساب الخزانة الإمبراطوريين fiscus . كان يُعتقد أن هذه

العمليات تتعلق بإستخراج ومعالجة المعادن بواسطة عمال المناجم، ثم قاموا ببيع المنتجات التي تم الحصول عليها، إما للأفراد أو للدولة نفسها. والتي غالبًا ما تحتفظ بها في العقد احتكار للشراء[22].

3.4. بعض بنود قانون التعدين :Lex Metalli

1) يجب الالتزام تجاه منجم المعدن بشكل دائم.
2) يجب تحديد أسعار استخدام مناجم الفضة قبل عقد التأجير. بحيث يحدد ملكية الجزء الذي سيؤول إلى الخزينة ، فالمقاول الذي دفع أولاً ثمن المنجم او البئر. بمبلغ أربعة آلاف قطعة، يستفيد من نصف المنتوج.
3) اذا توقف العمل لمدة عشرة أيام متتالية في المنجم، عليه ان يبدأ على الفور، و الا يحق للغير استغلال المنجم ، شريطة ان تعود نصف عائدات المنجم الى خزينة الدولة.
4) يُسمح بأن يكون هناك شركاء في الآبار او المناجم ، بحيث يتقاسم الشريكان مصاريف و أعباء تكاليف المنجم ، و من لم يفعل يتحمل الشخص الذي وقع العقد كل التكاليف بنفسه.
5) تحدد اوقات العمل في المناجم ؛ من شروق الشمس إلى غروبها ، و في الليل تحضر النقود إلى الخزانة fiscus (جباة الضرائب).
6) لا يسمح للوكيل الإقتصادي procturator بحفر مناجم جديد ، من أجل مضاعفة ثروته قبل موافقة السلطات الرومانية[23].
7) لا يسمح للمسيرين conductors ببيع الأخشاب إلا من قطع الأغصان التي لا تصلح للصناعات الخشبية الكبيرة كالسفن.
8) يجب تنفيذ العمل في المناجم من قبل العبيد؛ لكن العقوبات التي تنجر عن عمليات سرقة المعادن الخام من جانب عمال المناجم تشمل الرجال الأحرار وكذلك العبيد[24].
9) عقوبة لصوص المناجم ، إذا كان عبداً ، يجب أن يُجلد من قبل الوكيل الإقتصادي procturator ، أو يباع. بالشرط ان يمنع من الدخول لإقليم المناجم إلى الأبد. ومن هرب من المنجم ، أو أتلفها، أو قام بعمل تخريبي بالمنجم ؛ إذا كان صاحب هذا الفعل عبداً، يُضرب بالسياط وفقًا لتقدير الوكيل الإقتصادي procturator .

10)يجب إدانة المجرمين بالعمل في المنجم Metallum، وهي عقوبة أقل خطورة بقليل من عقوبة الإعدام. حيث كان هناك شكل أكثر اعتدالًا يُعرف باسم opus Metalli[25]؛ أي العمل القسري في المناجم.

11)وفقًا للقانون الإمبراطوري، يصبح أولئك المحكوم عليهم بالإعدام أو اعمال السخرة munerarii، عبيدًا عمالاً في المناجم.

12)عقوبة المرأة الحرة التي تقيم علاقات مع عبد أحد الاسياد، بموجب القانون تصبح عبدًا لهذا السيد وتسخر للعمل في المنجم بموجب القانون[26].

13)حكم يعفي المدرسين من الضرائب التي يفرضها الوكيل الإقتصاديprocturator ؛ من باب التثمين لمجهوداتهم و المساعدة لجزء من سكان مستوطنة التعدين[27].

14)في المزاد العلني يسمح ببيع: الماشية والعبيد، ومنتوجات الخزافين (teslariî).

ومنه نستطيع تمييز ان الدولة تتدخل رسميا لتنشيط الانتاج وتوجيهه و تنظيمه . فقد اتسعت املاك الدولة ، بعد ان كانت ملكية المناجم في يد كبار الملاكين ، تحولت بموجب قوانين التعدين المختلفة و منها قانون Lex Metalli الى يد السلطة الإمبراطورية حيث اصبحت المالك الوحيد للمناجم و المقالع الحجرية المهمة ، الموجودة في جميع اطراف الإمبراطورية[28]. لاستثمار الثروات الدفينة في باطن الأرض عبر إلزامها لعدد كبير من المستأجرين، بعد ان حددت بموجب القانون الحقوق والواجبات لجميع الاطراف، وذلك تسهيلا منها لعملية مراقبة المتعهدين conductors، الذين تعتمد عليهم أنظمة جباية الضرائب. ثم ما لبثت ان اعتمدت طريقة الاحتكار، وإنتهجت في إدارتها نظاما عسكرياً صارماً، إذ أسندت الى بعض ضباط الجيش، إدارة تسيير المناجم، ومدها بما يلزم من العمال. للاستفادة من أقصى إستثمار تدره المقالع[29].

فكلما استحوذت روما على مقاطعة جديدة، كان من السهل الاستيلاء كلياً على المناجم في الأراضي العامة أو حتى الخاصة، خصيصاً المناطق الغنية بالمناجم و المقالع بموجب

القانون، بما في ذلك المدينة نفسها كانت ملكًا للدولة تحت إشراف الوكيل إمبراطوري procturator.

حيث ينص قانون التعدين على أنه؛ يجب على كل من يرغب في استغلال منجم لإستخراج المعادن، أن يدفع أولاً حقوق التجهيز المنصوص عليه في القانون. وبعد ذلك يجب أن يبدأ العمل في غضون خمسة وعشرين يومًا، على أن يعطي ضمانًا مناسبًا للأتاوة التي وضعها الوكيل الامبراطوري على المنجم، حيث قدر ما تأخذه الدولة ؛ يجب أن يقدر بالنصف من قيمة الخام المستخرج.

عند استلام المستأجر المنجم لا تتعدى مهلة عقده عن ستة أشهر. كذلك يمكن استغلال المناجم المهجورة بنفس الشروط. بالإضافة إلى حقوق التعدين الاخرى[30]. يبدو أن الإمبراطور يعتبر مخولًا للقيام بذلك ، بإملاءات القوانين التي فرضها الإمبراطور بنفسه على المناطق التي تعتبر ملكيته الخاصة ، أي ليس المقاطعات الإمبراطورية ولكن نطاقات الإمبراطور الخاصة[31].

5.التعدين في مقاطعات افريقيا:

خلال الفترة الرومانية قدمت الابحاث دليل على إستخراج المعادن في شمالي افريقيا خلال العصر الإمبراطوري واهم المعادن المستخرجة هي الحديد والرصاص، بالإضافة الى مقالع الرخام. وكذلك معدن الفضة، المادة الخام الاساسية لصناعة العملة. كذلك الحلي الفضية التي مزال يتم انتاجها الى يومنا هذا. و أهم المناجم تلك الموجودة في البروقنصلية و نوميديا. حتى انه اطلق على جبال جرجرة جبال الحديد mons ferratus، لأنها غنية بهذا المعدن الهام[32]،المخصص للصناعة الاسلحة. وكان ميناء القل من أهم ميناء لتصدير معدن الرصاص.

وعلى سبيل المثال لا الحصر؛ ظهور مشهد لعمال المعدن في الفسيفساء بافريقيا والذين يمثلهم حداد، وايضا الصاغة، وعمال الطين المشوي؛ من آجر وقرميد وأواني؛ كلٌ حسب استخداماته[33]. ناهيك عن وجود مقاطع أو مناجم للمرمر الباهظ الثمن في شرقي روسكادا –سكيكدة–، بالإضافة الى مناجم شمتو simitthu، لكنه كانت قليلة المنتوج مقارنة بمناجم اوروبا خصيصا مقاطعة اسبانيا.

كان الإشراف على عمليات التعدين وإستخراج الحجارة يتم على مستويين، حيث كان الوكلاء الإقتصاديين مسؤولين عن فئات محددة ؛ من جميع المناجم في مقاطعة واحدة أو أكثر،

ووكلاء تعدين، يترأسون عمليات التعدين أو المحاجر الصغيرة . في كلتا الحالتين، اعتمدت عمليات الاستخراج اليومية على موظفين حكوميين متابعين دائمين في مواقع مناجم التعدين[34].

تم تجميع مجموعة كاملة من السكان بهدف العمل في المناجم. لأنه عملية التعدين تنتمي إلى الدولة و عليه كل شيء يشمل الضرائب، مثل المناجم والمحاجر والحمامات و أسواق بيع العبيد وكذلك عمال المناجم والعمال المسخرين (المونيرا)، وما إلى ذلك، يخضع لسلطة واختصاص الوكيل الإقتصادي المختص بالتعدين metallorvm، حيث يحدد حقوق وواجبات جميع العمال ، الخاضعين لمرسوم التعدين ، وحدد الإتاوات على ممارسة كل تجارة ، وحدد معدل الضريبة على منتجات المناجم التي ينظم استغلالها[35].

1.5.دور الجيش في عمليات التعدين:

لعب الجيش أيضًا دورًا مهمًا في توفير الخبرة الفنية والأمن، ولكن كان دوره محدودًا للغاية في عملية الاستخراج، وخاصة في استخراج الأحجار من حين لآخر. تم تنفيذ عمليات التعدين واستغلال المحاجر أو استغلالها من قبل القوى العاملة (غالباً عن طريق العمل المدان ولكن أيضًا في بعض الحالات يتم استخدام السكان المحليين كعمال سخرة muneraii. كما يمكن استثمار مناطق التعدين بأكملها من قبل الشركات الكبيرة أو بيعها في قطع الأراضي مقابل اجبارية دفع الضرائب[36].

2.5.الحديد:

يبدو أن عمليات تعدين الحديد الأكثر انتشارًا قد تم التعاقد عليها إلى حد كبير بدراسة العمليات الإستخراجية المعقدة وطلب السوق الخاص بهذه المادة، اما عن كيفية إستخراج خام الحديد وصهره لإنتاج الحديد، والتي تم تصديرها إلى الموانئ الأخرى حيث تم تحويلها إلى مصنوعات معدنية. في مدينة ليبتيمينوس الساحلية (في تونس اليوم)، توجد أدلة على صهر الحديد الأولي (من الخامات) في العصر الروماني[37].

3.5.الرخام:

ان المعادن ضرورية للعمليات العسكرية من ناحية العتاد العسكري، وللحفاظ على اقتصاد الإمبراطورية النقدي كذلك، في حين أن الرخام، باعتباره مادة بناء مهمة، كان أساسيًا

للإسقاط الرمزي للقوة الإمبريالية في المقاطعات، ويعتبر عنصراً مركزيًا لمظاهر الحفاظ على السلطة الرومانية. حيث كانت الموارد المعدنية وإستخراج الرخام عنصرًا مهمًا في الإقتصاد والإدارة للإمبراطورية الرومانية. هذا منطقي في ضوء الامتداد الجغرافي للإمبراطورية، وتنوع الظروف البيئية التي تم في ظلها إستخراج المعادن والحجر، وقيود العمل وضروراته[38].

ومن أهم الصادرات المنجمية الافريقية تجاه روما تمثلت في: النحاس، الفضة، الحديد، الرصاص، بالاضافة الى المحاجر التي يستخرج منها الرخام، المرمر، الغرانيت، العقيق والصلصال[39].

6.الخـــــاتمة

يتضح من الدراسة السابقة أن اقتصاد بلاد المغرب القديم، كان اقتصادا زراعيا أساسا، أما الصناعة، فلم تلعب إلا دورا ثانويا بالمقارنة مع الزراعة، وكذا التجارة التي اعتمدت أساسا على تصدير المنتجات الزراعية، التي تتزامن مع النشاط الإستخراجي، سواء من المناجم أو المحاجر التي لعبت بدورها دورا معتبرا،–لكنه لا يضاهي النشاط الزراعي – من ذلك مثلا الرخام "النوميدي" و كذا الأخشاب التي نالت شهرة واسعة خاصة في روما، لكن هذه الأنشطة كلها ورغم أهميتها، كانت مكملة فقط للنشاط الزراعي الذي يتصدر الحياة الاقتصادية في مقاطعات افريقيا الرومانية.

كان المبدأ التوجيهي لإدارة التعدين والمحاجر الرومانية؛ هو الحفاظ على التدخل الإمبراطوري إلى الحد الأدنى، دون التخلي عن السيطرة على هذه المشاريع. على الرغم من المشاركة المباشرة المحدودة للدولة الرومانية في عمليات التعدين واستغلال المحاجر، فإن سيطرتها المستمرة ومراقبتها على هذه الصناعة البعيدة في تلك الظروف الصعبة هي شهادة على القدرة الإدارية والمؤسسية الدائمة للإمبراطورية حيث تم إيلاء اهتمام خاص للتحديات الجيولوجية والطبوغرافية والجغرافية لعمليات التعدين واستغلال المحاجر في أي مكان في المقاطعات.

كما لا نغفل دور الجيش الروماني في التعدين واستغلال المحاجر، و المسؤوليات الإدارية و الامنية و التنظيمية للمسؤولين والموظفين الرومان، بالاستعانة بتوظيف قوة عاملة مستقلة، وشركاء مدنيين في المشاريع الإستخراجية. التي كان لشركات التعدين فيها؛ دور هام في استغلال المحاجر ضمن هذه العمليات.

إن تحليل كيفية تنظيم واستدامة إستخراج هذه المواد الخام، على جميع المستويات أمر حيوي لفهمنا لسعي الإمبراطورية الرومانية كدولة واضبت على العمليات الاستخراجية في شتى مقاطعاتها.

ان قانون التعدين المنقوش على اللوح البرونزي محل الدراسة، لم يكن خاص بالتعدين فقط. انما شمال عدة بنود تشريعية اخرى مختلفة ذات نظام مختلط؛ كقانون تسيير وادارة الحمامات، البيوع، الضرائب، شركاء المناجم، مواقيت العمل، اعمال السخرة، ما يتعلق بالأرقاء، والامور التنظيمية الخاصة بالمسؤولين. وتحديد مجالات إحتكار الدولة، مع ذكر بعض الانواع من العقوبات المختلفة في الاخير.

حسب رأي المؤرخ الروسي Michele Rostovtzeff الذي يؤكد بأن سريان قانون التعدين المذكور في اللوح البرونزي الموجود في الجستريل البرتغالية ، معمم و شامل لكل المقاطعات الرومانية الغربية ابتدأً من مصر و مقاطعات شمال افريقيا و اخيرا مقاطعة اسبانيا ككل. حيث كان قانون Lex Metalliهو المرجع الاساسي لكل عمليات التعدين؛ في المناجم والمحاجر والمقالع والآبار الاستخراجية في المقاطعات الرومانية.

يدعم الرأي السالف الذكر المؤرخ Adolf Berger صاحب "موسوعة القوانين والمراسيم الرومانية" بقوله ان قانون التعدين Lex Metalli كان ساري المفعول؛ في مقاطعات افريقيا ويعتمد عليه في تأطر العمليات الاستخراجية للمواد الخام. وهذا الرأي ربما يكون الارجح لأن الباحثين لم يعثروا على قانون مختص بالتعدين بإفريقيا- ربما يكون قد ضاع، او انه لم يصلنا بعد، هذا إن وجد- لكن السلطات الرومانية المعروفة بأنها "دولة القانون" من غير الممكن ان تترك العمليات الاستخراجية في باقي المقاطعات عدا مقاطعة اسبانيا —التي وجد فيها قانون التعدين محل الدراسة — متروكة دون قانون يقنن عمليات التعدين فيها، لهذا يمكن تعميم نفس القانون الاستخراجي على باقي المقاطعات، من بينها مقاطعات افريقيا.

7.قائمة المراجع

1) افندي عماد الدين ، أطلس الصخور و المعادن ،ط 1، دار الشرق العربي، لبنان ، 2014.

2) اندريه ايمار، جانين أوبوايه، تاريخ الحضارات العام، روما و امبراطوريتها، تر: فريد داغر، فؤاد أبو ريحان ،(د.ط) مج02، عويدات للنشر و الطباعة، بيروت لبنان ، 2006.

3) جيبار شارل بيكار، حضارة شمال افريقيا خلال الفترة الرومانية ،تر: العربي العقون ، ط1، دار المثقف للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2020.

4) رستوفتزوف م ، تاريخ الإمبراطورية الرومانية الاجتماعي و الإقتصادي ، ج01 ، تر: زكي علي و مُحَّد سليم سالم ، ،(د.ط) مكتبة النهضة ، مصر، 2003.

5) شارل اندريه جوليان ، تاريخ افريقيا الشمالية ،ج1، تر: مُحَّد مزالي و البشير بن سلامة ، ط04 ، الدار التونسية للطبع ، تونس ، 1983.

6) عقون مُحَّد العربي ، الإقتصاد و المجتمع في الشمال الافريقي القديم ،(د.ط) ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،(د.ت).

7) علي أحمد هارون، جغرافية المعادن ومصادر الطاقة، ط1، دار الفكر العربي، مصر، 2008.

8) مُحَّد الهادي حارش، التاريخ المغاربي القديم السياسي و الحضاري منذ فجر التاريخ الى الفتح الاسلامي، ط03، دار هومة، الجزائر ، 2017.

9) Adolf Berger, Encyclopedic Dictionary Of Roman Law, The American Philosophical Society, (New York, 1953), Xliii.

10) Alan Bowman And Andrew Wilson, The Roman Economy General Editors Quantifying The Roman Economy, Oxford University Press (New York: United States By Oxford University Press Inc, 2009.

11) Alan Watso'n, The Digest Of Justinian, 02.University Of Pennsylvania Press .(Philadelphia, 1998) .

12) Barbara Levick, Vespasian, Routledge (Taylor And Francis,London 1999).

13) David Malcolm, Lewis And Others, The Cambridge Ancient History, Cambridge University Press, 02 Edn, 2008.

14) Flach, Jacques,La Table De Bronze D'aljustrel : Etude Sur L'administration Des Mines Au 1er Siècle De Notre Ere, Vol2, L. Larose, Libraire-Editeur, Paris, 1996.
15) Jean Francois Gerkens, 'Droit Romain : Petits Lexiques Et Documents De Travail' (Universite De Liege, 2011).
16) Jesper Carlsen, Land And Labour Studie In Roman Social And Economic History, L Erma Di Bretschneder (Rome, 2013).
17) Michele Rostovtzeff, 'Storia Economica E Sociale Dell'impero Romano', Sansoni, 2003.
18) Oruns, G : Lex Metalli Vipascensis.
19) P. F. Girard & F. Senn, Les Lois Des Romains, N. 1, Napoli, 1977.
20) Paul Frédéric Girard, Manuel Elémentaire De Droit Romain, Soufflor Et Rue Toullier, 06 Edn (Paris Franc, 1918).
21) R. Bruce Hitchner, ' A. M. Hirt, Imperial Mines And Quarries In The Roman World. Organizational Aspects 27 Bc – Ad 225. Oxford: Oxford University Press, 2010, Journal Of Roman Studies, 103 (2013 .
22) Soromenho Augusto، La Table De Bronze D'aljustrel Rapport ،1877 ،P09.
23) T. A. Rickard, 'The Mining Of The Romans In Spain', The Journal Of Roman Studies, 18.1928 (2019).
24) Tenney Frank, Economic History Of Rome .To The End Of Republic, The Johns Hopkins Press (Baltimore, 1920).
25) W. Buckland, A Text-Book Of Roman Law From Augustus To Justinian, Ed. By Third Edition, Cambridge University Press (Great Britain, 1963).
26) Walter Scheidel, The Cambridge Companion To The Roman Economy, Cambridge University Press, 51.01 (2013).
27) SOROMENHO (Augusto). LA TABLE de Bronze d'Aljustrel. Lisbonne. 1876:A_Ignore_Q_80_W_1000_C_Limit_001.Jpg

(1000×1500) (Bidspirit-Images.Global.Ssl.Fastly.Net) and Lot 19 - SOROMENHO (Augusto). LA TABLE de Bronze d'Aljustrel. Lisbonne. 1876 | Ecléctica Leilões (eclecticaleiloes.com).

8. الملاحق:

الملحق رقم 01: لوح برونزي[40] الجيسترال Aljustrel البرتغال.

9.الهوامش:

[1] **التعدين mining** : هو استخلاص المعادن القيمة، من باطن الأرض بشكلها الخام. فالمواد التي نحصل عليها بالتعدين تتضمن؛ الفحم، النحاس، الذهب، الفضة، الألماس، الحديد، الرصاص، البرونز، الفوسفات، الملح، الرخام ...وغيرهم. او أي مادة لا يمكن تنميتها بممارسة الزراعة، أو خلقها اصطناعياً في معمل أو مصنع، فهي عادة يتم الحصول عليها بالتعدين. فالتعدين بمعنى أعم يضم استخراج العناصر الطبيعية من باطن الارض. يوجد حوالي 3500 نوع من المعادن اليوم. انظر: علي احمد هارون، جغرافية المعادن و مصادر الطاقة، ط1، دار الفكر العربي، مصر ، 2008، ص18.

[2] Walter Scheidel, , The Cambridge Companion To The Roman Economy, Cambridge University Press, 51.01 (2013).
, P134

[3] عماد الدين افندي ، أطلس الصخور و المعادن ،ط 1، دار الشرق العربي، لبنان ، 2014، ص 06.

[4] T. A. Rickard, The Mining Of The Romans In Spain, The Journal Of Roman Studies, 18.1928 (2019), P129.

[5] Ibid, 137.

[6] Walter Scheidel, op.cit, P134.

[7] رستوفتزوف م ، تاريخ الامبراطورية الرومانية الاجتماعي و الاقتصادي ، ج01 ، تر: زكي علي و محمد سليم سالم ، مكتبة النهضة ، مصر، ص403.

[8] Soromenho Augusto، La Table De Bronze D'aljustrel Rapport ، 1877 ،P09.

[9] Flach, Jacques,La Table De Bronze D'aljustrel : Étude Sur L'administration Des Mines Au 1er Siècle De Notre Ère, Vol2, L. Larose, Libraire-Éditeur, Paris, 1996.P6.

[10] انظر: الملحق رقم 01.

[11] T. A. Rickard , Op.Cit , 137.

[12] Adolf Berger, Encyclopedic Dictionary Of Roman Law, The American Philosophical Society, (New York, 1953), XLIII. P556.

[13] Barbara Levick, Vespasian, Routledge (Taylor And Francis,London 1999).P100.

[14] David Malcolm, Lewis And Others, The Cambridge Ancient History, Cambridge University Press, 02 Edn, 2008, XI .P449.

[15] Jesper Carlsen, Land And Labour Studie In Roman Social And Economic History, L Erma Di Bretschneder (Rome, 2013).P191.

[16] Michele Rostovtzeff, 'Storia Economica E Sociale Dell'impero Romano', Sansoni, 2003.P155.

[17] T. A. Rickard, Op.Cit , P136.

[18] رستوفتزوف م ، المرجع السابق ، ص404.

[19] T. A. Rickard , Op.Cit, 137.

[20] Jean Francois Gerkens, 'Droit Romain : Petits Lexiques Et Documents De Travail' (Universite De Liege, 2011).P29.

[21] Oruns, G : Lex Metalli Vipascensis. P373.

[22] Flach, Jacques, Op.Cit. P 13.

[23] P. F. Girard & F. Senn, Les Lois Des Romains, N. 1, Napoli, 1977, Pp. 586-589.

[24] Tenney Frank, Economic History Of Rome .To The End Of Republic, The Johns Hopkins Press (Baltimore, 1920) ,P145.

[25] Alan Watso'n, The Digest Of Justinian, 02.University Of Pennsylvania Press .(Philadelphia, 1998), P556.

[26] Paul Frédéric Girard, Manuel Élémentaire De Droit Romain, Soufflor Et Rue Toullier, 06 Edn (Paris Franc, 1918). P127.

[27] Alan Bowman And Andrew Wilson, The Roman Economy General Editors Quantifying The Roman Economy, Oxford University Press (New York: United States By Oxford University Press Inc, 2009.(P38.

[28] اندريه ايمار ، جانين أوبوايه ، تاريخ الحضارات العام ، روما و امبراطوريتها، تر: فريد داغر ،فؤاد أبو ريحان ، مج02، عويدات للنشر و الطباعة،بيروت لبنان ، 2006، ص356.

[29] نفسه، ص357.

[30] Tenney Frank ,op.cit P144.

[31] W. Buckland, A Text-Book Of Roman Law From Augustus To Justinian, Ed. By Third Edition, Cambridge University Press (Great Britain, 1963). P15.

[32] عقون محمد العربي ، الاقتصاد و المجتمع في الشمال الافريقي القديم ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 2008، ص125.

[33] جيبار شارل بيكار، حضارة شمال افريقيا خلال الفترة الرومانية ،تر: العربي العقون ،دار المثقف للنشر والتوزيع ،ط1، الجزائر ، 2020، ص80.

[34] شارل اندريه جوليان ، تاريخ افريقيا الشمالية ،ج1، تر: محمد مزالي و البشير بن سلامة ، ط04 ، الدار التونسية للطبع ، تونس ، 1983،ص208.

[35] Soromenho Augusto. *Op.Cit, P11.*

[36]R. Bruce Hitchner, ' A. M. Hirt, Imperial Mines And Quarries In The Roman World. Organizational Aspects 27 Bc – Ad 225. Oxford: Oxford University Press, 2010. Pp. Xiv + 551, Maps. Isbn 9780199572878. £92.00. ', Journal Of Roman Studies, 103 (2013, P290.

[37] Walter Scheidel, Op.Cit,P135.

[38] R. Bruce Hitchner, op.cit ,p 289 .

[39] محمد الهادي حارش، التاريخ المغاربي القديم السياسي و الحضاري منذ فجر التاريخ الى الفتح الاسلامي، ط03 ، دار هومة، الجزائر ، 2017 ، ص187.

[40] A_Ignore_Q_80_W_1000_C_Limit_001.Jpg (1000×1500) (Bidspirit-Images.Global.Ssl.Fastly.Net)